الأمم المتحدة

A/C.5/56/SR.23

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
22 March 2002
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠.

الرئيس: السيد ايفاه – ابينتينغ ..... (غانا)

ثم: السيد أور (نائب الرئيس) ..... (كندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ (تابع)

سرد معاد صياغته (للباب٨، الشؤون القانونية)

سرد معاد صياغته (للباب ٢٧ جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية)

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-61951 (A)
0161951

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

سرد معاد صياغته (للباب ٨، الشؤون القانونية) (A/C.5/56/11)

سرد معاد صياغته (للباب ٢٧ جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية) (A/C.5/56/10)

١ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): عرض السرد المعاد صياغته للباب ٨ (الشؤون القانونية) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/C.5/56/11)، الذي يهدف إلى جعل البرنامج الوارد في الباب يتفق مع الخطة المتوسطة الأجل (A/55/6/Rev.1) طبقا للتوصيات التي أصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق في تقريرها (A/56/16). وتستهدف الفقرتان الفرعيتان (أ) و (ب) من الفقرة ٢، المتعلقتان بالبرنامج الفرعي ١ (التوجيه والإدارة والتنسيق عموما) للمشورة والخدمات القانونية المقدمة للأمم المتحدة ككل، جعل السرد متفقا مع الفقرتين ٥ - ١١ و ٥ - ١٢ من الخطة المتوسطة الأجل، وتستهدف الفقرتان الفرعيتان (ج) و (د) المتعلقتان بالبرنامج الفرعي ٢ (تقديم الخدمات القانونية العامة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها)، جعل السرد متفقا مع الفقرتين ٥ - ١٧ و ٥ - ١٨ من الخطة المتوسطة الأجل، وجعل الفقرة الفرعية (هـ) المتعلقة بالبرنامج الفرعي ٣ (التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه) متفقة مع الفقرة ٥ - ٢٤ من الخطة المتوسطة الأجل.

٢ - وبعد ذلك عرض السيد ساك التعديلات التي اقترح إدخالها على السرد المتعلق بالباب ٢٧ جيم (مكتب إدارة الموارد البشرية) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/C.5/56/10)، طبقا لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق، من أجل جعله يتفق مع القرار ٥٥/٢٥٨، الذي تم اتخاذه بعد وضع الميزانية البرنامجية المقترحة. وأوضح أن الفقرات الفرعية (أ) إلى (د) من الفقرة ٢ تتعلق بجزء من الباب ٢٧ جيم بعنوان "استعراض عام" والفقرتين الفرعيتين (هـ) و (و) تتعلقان بالبرنامج الفرعي ١، والفقرتين الفرعيتين (ز) و (ح) تتعلقان بالبرنامج الفرعي ٢، والفقرة الفرعية (ط) تتعلق بالبرنامج الفرعي ٣.

٣ - **السيد مير محمد** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إنه كان يرجو أن يقوم وكيل الأمين العام لشؤون إدارة الموارد البشرية بأن يقدم بنفسه الوثيقة A/C.5/56/10 ويستمع إلى ملاحظات الدول الأعضاء بشأن الوثيقة. ويرى أن التعديلات المقترحة في الوثيقة لا تأخذ في الاعتبار الواجب قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥٨، وأن التعديل الأساسي الوحيد المقترح هو التعديل المتعلق بالفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢. ولما كانت الجمعية العامة قد بحثت مسألة إدارة الموارد البشرية في الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والخمسين وفي مناسبتين من الدورة، مما يشهد على الأهمية التي تعقدها على هذه الإدارة. ولم تقنع الجمعية العامة بهذا القرار في تقريرها عن إصلاح إدارة الموارد البشرية (A/55/253). ذلك أن القرار لم يتناول فحسب التوظيف والحراك والترقيات بل إنه يعالج

بنفس الدرجة مجالات أخرى هامة مثل إقامة العدل والدور الذي يقوم به مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في وضع آليات الرقابة على الوفود من حيث سلطتها واحترامها لالتزاماتها بواسطة مدير البرامج والمسؤولين عن إدارة الموارد البشرية. والوفد الإيراني إذ يعتقد أن التعديلات المقترحة لا تلبي بصفة مرضية توصية لجنة البرنامج والتنسيق، فإنه يقترح إدخال بعض التحسينات.

تولى السيد أور (كندا) (نائب الرئيس) رئاسة الجلسة.

٤ - **السيد تايلمان** (بلجيكا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة وكذلك النرويج، وقال إن وفده على استعداد لأن يتفهم تدخلات الوفود الأخرى، ويقترح أن يتم بحث الوثيقتين في جلسة غير رسمية يمكن خلالها للتفكير العميق والمناقشات البنَّاءة أن تحدث قبل أن يتم اتخاذ مقررات في الجلسة الرسمية.

٥ - **السيد الجمال** (مصر): انضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية وقال إن الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى من الوثيقة A/C.5/56/11 تذكر أن الفقرة ١١٤ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/56/16) حيث يقال أنها تشير إلى البرنامجين الفرعيين ١ و ٢. ولما كانت الفقرة المطروحة تشير إلى المناقشة التي جرت داخل اللجنة للبرنامجين الفرعيين ١ و ٢ فإن الفقرة موضع البحث من الباب ٨ من الميزانية المقترحة تهدف إلى إعلام الدول الأعضاء وليس إلى أن تستخدمها الأمانة العامة عند البحث في توصيات اللجنة. ويود الوفد المصري أن يقبل المشاورات غير الرسمية التي اقترحها الاتحاد الأوروبي بشأن الوثيقتين A/C.5/56/10 و A/C.5/56/11 ولكنه يود أن تكون هذه موضع عنوان جديد يتم خلاله إزالة الإشارة إلى الفقرة ١١٤ من تقرير اللجنة.

٦ - **السيد ساك** (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية): أوضح فيما يتعلق بموضوع الوثيقة A/C.5/56/10 أنها أشارت إلى طول القرار ٥٥/٢٥٨ وصعوبة إعداد تركيب، وقرر إعطاء مدلول عام للتعديلات المقترحة مع إدخالها دون الجزء المعنون "استعراض عام" وأن أنشطة مكتب إدارة الموارد البشرية تدخل بحق في إطار أوضاع القرار ٥٥/٢٥٨ التي تحل محل أوضاع القرار ٥٣/٢٢١. وتهدف التعديلات المحدَّدة والخاصة بكل جزء من البرامج الفرعية الثلاثة أن تجعلها متفقة مع القرار ٥٥/٢٥٨. وفيما يتعلق بضرورة وضع آلية للرقابة المشدَّدة فإن ذلك موجود في الفقرة الفرعية '٢' من الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ٢ من الفقرة الفرعية (د) من نفس الفقرة. ونقل السيد ساك إلى مكتب إدارة الموارد البشرية مضمون مناقشات اللجنة الخامسة لموضوع هذه الوثيقة.

٧ - وفيما يتعلق بالوثيقة A/C.5/96/11، وخاصة الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى، أشار السيد ساك إلى أنه على الرغم من أن الفقرة ١١٤ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق ليس لها أية طبيعة تنفيذية بالنسبة للأمانة لأنها تتعلق بسرد ولا تنطوي على توصية فإنها قد ذُكرت لأن المناقشات التي جرت في لجنة البرنامج والتنسيق قد أثرت على الطريقة التي عرضت بها الأمانة التعديلات التي يتعين إجراؤها بالنسبة لوصف البرنامج بما جعل التركيز ينصب على البرنامجين الفرعيين ١ و ٢. غير أن الأمانة لا تعتبر مرتبطة بالفقرة ١١٤ إذا أنها تشير

أيضا إلى إجراء تعديلات على البرنامج الفرعي ٣. ولهذا فإن حذف الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى لن تنتج عنه أية مشكلة.

٨ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن دهشته لأن الوثيقتين A/C.5/56/10 و A/C.5/56/11 لم يقم بتقديمهما المكتبان المعنيان. وإلى جانب ذلك تساءل عما تصير إليه مسألة الوساطة التي ناقشتها لجنة البرنامج والتنسيق بمناسبة بحث الباب ٢٧، والذي تناولته لجنة البرنامج والتنسيق بمناسبة بحث الباب ٢٧ والانكباب عليه. إن الوثيقة A/C.5/56/10 لم تتضمن أي إشارة إلى ذلك. وفيما يتعلق بالوثيقة A/C.5/56/11 قال السيد النقري أنها تشير إلى التوصية الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق والموجودة في الفقرة ١٢٠ من تقريرها. ولكنها تشير أيضا إلى الفقرة ١١٤ التي تخص وجهة نظر وفد واحد، وإن كانت أيضا تتعلق بمراقب وإن ظهر بمظهر التوصية. وهذا الخلط يدعو إلى الدهشة وخاصة فيما يتعلق بمكتب الشؤون القانونية. وهذا هو السبب في أن الوفد السوري يطلب أن تكون الوثيقتين ممثلتين لمكتب الشؤون القانونية ومكتب إدارة الموارد البشرية المسؤولة عن البرامج ذات الصلة. ويرى الوفد السوري أن التنقيحات المقترحة غير كافية بالمرة من حيث صلتها بتوصيات اللجنة.

٩ - **السيد الجمال** (مصر): قال إن وفده يرى أن ما قاله مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية ينطوي على تناقض بالنسبة لما تناقشه اللجنة. ويرى مثله في ذلك مثل الوفد السوري أن الفقرة ١١٤ لا تعبِّر عن الرأي الإجماعي لأعضاء اللجنة، بل إن هناك قدر من التناقض. ويطالب الوفد المصري بأن الوثيقة A/C.5/56/11 ألا يعاد فحصها بمعرفة اللجنة الخامسة سواء أكان ذلك في جلسة رسمية أو غير رسمية، طالما أنه لم يتم نشر صيغة معدَّلة لا يذكر فيها الفقرة ١١٤.

١٠ - **السيد بيلوف** (شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إن مكتب الشؤون القانونية ومكتب إدارة الموارد البشرية قد اتصلا فيما بينهما لمناقشة الاختيارات الممكنة فيما يتعلق بالوثيقتين A/C.5/56/10 و A/C.5/56/11 وأن الأمانة العامة لا تأخذ موقف اللجنة الخامسة فيما يتعلق بعقد جلسة قادمة سواء رسمية أو غير رسمية لمناقشة هذه المسألة.

١١ - **الرئيس:** اقترح ما لم يكن هناك اعتراض العودة إلى بحث المسألة في جلسة لاحقة.

١٢ - تقرر ذلك.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/56/128 وA/56/83 و A/56/381)

١٣ - **السيد ناير** (الأمين العام المساعد لخدمات الرقابة الداخلية): عرض التقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، (A/561/381)، وقال إن العرض تم تعديله مما يتيح تحسين إدراك نتائج أنشطة المكتب. وقدَّم لأول مرة تقييما عالميا لكل إدارة ولكل مكتب. وأبرز التوصيات الرئيسية الناجمة عن ذلك. وقد أدرج المكتب في تقريره أرقام تخص الفترة المستهدفة وتتعلق بمقدار الوفورات والاستعادات الموصى بها والفعلية. وتستهدف عمليات مراجعة الحسابات والتفتيش والتحقيق التي يجريها المكتب

مع الدول الأعضاء ومع المسؤولين على جميع المستويات عدم فعالية الإدارة وأخطاء توزيع الموظفين وسوء استخدام الموظفين والموارد والنواحي المالية وخاصة فيما يتعلق بالمشتريات، وفضلا عن ذلك فإن المكتب كما طالبته لجنة البرنامج والتنسيق قام بتقييم البرنامج المتعلق بالسكان وبرنامج يستهدف التنمية المستدامة.

١٤ - ومن بين الإنجازات الرئيسية التي حققها المكتب خلال الفترة المنظورة أبرز السيد ناير أعمال الفريق الخاص المتعدد الأطراف والتحقيقات التي أجراها الفريق بشأن ادعاءات الفساد في مكتب نيروبي لمفوضية اللاجئين حيث أدت التحقيقات إلى اعتقال تسعة أفراد، وأن توصية المكتب تهدف إلى تخفيض معدلات التعويض والإقامة لبعض البعثات لحفظ السلام. مما أتاح في بعض البعثات لحفظ السلام توفير ٤٥ مليون دولار كل عام ومنع الجرائم ومتابعة التقييم العميق لبرنامج الأمم المتحدة للحد من المخدرات. وقد شملت التوصيات أيضا العمل العاجل الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كوسوفو، مما أسفر عن وفورات قدرها ١,٧ مليون دولار. وأخيرا فإن تحسين التوصيات بغرض زيادة الشفافية أدت إلى ممارسات في توظيف بعثات حفظ السلام. وقد أصدر المكتب خلال الفترة المستعرضة ٢ ١٠٥ توصيات بما يزيد على السنوات السابقة وبعضها يتعلق بعمليات على أرض الواقع. ففي آب/أغسطس ٢٠٠١ تمت متابعة أكثر من ٥٠ في المائة من هذه التوصيات. ويرى المكتب أن ٢٧ في المائة من التوصيات هي توصيات رئيسية ذات آثار تشمل المنظمة بأسرها مما يستدعي ضرورة تحسين الإنتاجية والاقتصاد واسترداد الأموال ومحاربة الفساد والتبديد. وقد أدت الوفورات وأعمال استعادة الأموال إلى أن التفكير في تحسين إدارة الرقابة تتيح إمكانيات هامة للمنظمة للحد من الإنفاق واستعادة الأموال. ولكن ذلك يتطلب بذل جهد يدعمه مديرو البرامج ويمتد إلى سنوات عديدة. وفي إطار الاهتمام بتكامل الأنشطة اقترح السيد ناير آلية جديدة للمكتب تتضمن عمليات التفتيش والرقابة والتحقيق لمواجهة الزيادة في عدد هذه الحالات.

١٥ - وانتقل إلى الحديث عن تقرير عن التفتيش على إدارة البرامج والممارسات الإدارية في مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (A/56/83). وأوضح السيد ناير أن التقرير ينطوي على متابعة لتوصيات المكتب من حيث القيام بدراسة ثلاثية لمكافحة المخدرات ومحاربة الجريمة فيما يتعلق بالاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والثلاثين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (E/A.5/2001/4) وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وكذلك برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد حاول المكتب الحصول على معلومات عن أكبر عدد ممكن من موظفي مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة في فيينا وفي المكاتب الخارجية وفي أجزاء أخرى هامة عن طريق إرسال استبيانات تفصيلية إليهم وإجراء محادثات هامة معهم. وأصبح من المسلم به لدى جميع الذين اتصلوا بالمكتب أن التفتيش يمثل مبادئ هامة وقوية يلجأ إليها مكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة. وأن المكتب

يضطر للحصول على معلومات عن أكبر قدر ممكن من موظفي الأمم المتحدة في فيينا والمكاتب الخارجية بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. واعترف لكل الذين أبلغوا وجهات نظرهم بصراحة بأن التفتيش أظهر نقاط رئيسية للمكتب في ولايته المحددة. والأولوية الرئيسية التي تتسم بها أعمال المكتب على الصعيد الحكومي الدولي. وهذا الحضور القوي على أرض الواقع والقدرة على العمل على اتخاذ القرارات على الصعيد المركزي أصبحت مشمولة بالمشاورات والتقييم. وفضلا عن ذلك فإن ذلك يمثل انشغالا رئيسيا في التقرير ويؤكد الشفافية وصفة الأخلاق التي يبدونها. ويتضمن التقرير ١٤ توصية بشأن التدابير اللازم اتخاذها لإصلاح هذا الموقف. وقد قُدِّمَت أساسيات هذه التوصيات إلى المدير التنفيذي الذي أكد لمكتب برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة أن المكتب لن يدخر جهدا في اتخاذ التدابير الواجبة.

١٦ - وأخيرا عرض السيد ناير تقرير مراجعة حسابات عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ألبانيا (A/56/128). وأشار إلى أنه في آذار/مارس ١٩٩٩ كان هناك نحو ٤٥٠ ٠٠٠ لاجئ من كوسوفو في ألبانيا وأن الغالبية العظمى منهم قد عادوا طواعية إلى كوسوفو في حزيران/يونيه ١٩٩٩ بعد توقف أعمال القتال وقد أنفقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نحو ٥٦ مليون دولار لإغاثة هؤلاء اللاجئين من كوسوفو في ألبانيا. وعملية المراجعة الأولى التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أظهرت وجود فجوات خطيرة في إدارة عملية الطوارئ من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها. غير أن عملية المراجعة الإضافية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قد بينت أن المفوضية قد حققت تقدما هاما في حل المشكلات الناجمة عن التدهور السابق. وقد جرى تحسين إجراءات الشراء وأصبح الاختيار المسبق للشركاء إلزاميا قبل أن يُعهد إليهم بعمليات شراء هامة، واستُعيدت مواد قيمتها التقديرية ٨,٧ مليون دولار لم تكن قد سُجلت في الدفاتر وجرى تعزيز إجراءات المراقبة، واستعادت المفوضية قيمة الضرائب التي كانت قد سددتها على مشترياتها المباشرة. ومع ذلك فإن تقرير مراجعة الحسابات يقرِّر أن هناك مجالا لإدخال تحسينات، وخاصة بالنسبة لتفادي حدوث مشكلات مماثلة بالنسبة لعمليات طوارئ أخرى. ومما يدعو للارتياح أن المفوضية عاكفة على تنفيذ ما جاء في التقرير وتؤيده.

١٧ - **السيدة ليمير** (بلجيكا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي وأوضحت أن بلاد أوروبا الوسطى والشرقية ترتبط بالاتحاد الأوروبي (أستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا) فضلا عن قبرص ومالطة وتركيا وهي دول أوروبية أيضا وتنضم إلى إعلان هذه الدول. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤيد التقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/56/381) الذي يتسم دوره بأهمية متزايدة منذ أن وافقت الجمعية العامة على مسؤولية أكبر لمديري البرامج. وأعربت عن اغتباطها للعرض الجديد للتوصيات التي تعتبر رئيسية فضلا عن تنفيذ ٥٣ في المائة من هذه التوصيات. وقالت إنها تود الحصول على معلومات في التقارير السنوية للمكتب عن

النسبة المئوية لتنفيذ التوصيات. وأنها تود أن تتابع التوصيات وأن يتم تقييم إعادة تنظيم المكتب في التقرير السنوي القادم. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ باهتمام أن المكتب أبرز وفرا، فضلا عن استعادة أموال ضائعة بمبلغ ٥٨ مليون دولار.

١٨ - وفيما يتعلق بتقرير عن التفتيش على إدارة البرامج والممارسات الإدارية في مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (A/56/83) يؤيد الاتحاد الأوروبي توصيات المكتب وأن المكتب قد اتخذ تدابير لعلاج المشكلات، ودعى المكتب إلى أن يقدم تقريره عن متابعة توصياته.

١٩ - **السيدة وايتر** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشارت إلى أهمية التقرير السنوي لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة وصحته الإدارية. وقالت إنه منذ نشأته قبل ذلك بسبع سنوات فإن المكتب كان عاملا فعَّالا من أجل حيوية الأمم المتحدة وتحديثها وترشيدها. وقالت إن الاستقلال يمثل حجر الزاوية في عملية للرقابة أو التحقيق وأن المحققين ينبغي أن يمارسوا أعمالهم دون تأثير من جانب الذين هم موضع نشاطهم. ومنذ أن تولى المكتب أعماله قبل سبع سنوات وهو يمثل عاملا هاما من أعمال الإحياء والتحديث والترشيد للأمم المتحدة. وقالت إن الولايات المتحدة تبتهج بما يقوم به المكتب من أعمال ومن علاقاته للتعاون مع أجهزة الرقابة الأخرى.

٢٠ - وقد قدم المكتب خلال السنة ١٠٥ ٢ توصية منها ٥٧٧ (٢٧ في المائة) ينظر إليها على أنها رئيسية وأن الولايات المتحدة ترى فائدة كبيرة في هذه التوصيات وتقترح أن تقوم أجهزة الرقابة الأخرى باعتمادها. وإن الأمر الجوهري هو السهر على تطبيق هذه التوصيات الرئيسية. وتشيد الولايات المتحدة بالعمل الممتاز الذي قام به المكتب في مكتب شؤون اللاجئين في نيروبي حيث تم إنشاء فريق خاص متعدد الجنسيات أسندت إليه بعض التحقيقات التي أوضحت بعض الأنشطة الإجرامية تم بعدها اعتقال تسعة أفراد قُدِّموا إلى المحاكمة.

٢١ - **السيد فريد** (المملكة العربية السعودية): أيد أنشطة المكتب التي أتاحت توفير بما قيمته ٨ مليون دولار واستعادة مبلغ ٢,٥ مليون دولار فيما بين أول تموز/يوليه ٢٠٠٠ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٢٢ - **السيد يوسيفوف** (الاتحاد الروسي): أشار إلى أن الوفد الروسي يؤيد بقوة إعمال آليات الرقابة على المنظمة وأعرب عن ارتياحه للأنشطة التي اضطلع بها المكتب منذ نشأته. وقال إن الوفد الروسي يقدِّر أعمال الرقابة في جميع بعثات وعمليات السلام ويأمل في استخراج الاستنتاجات المرجوة ومعاقبة المذنبين. وذكر أن الوفد الروسي يؤيد اختيار المجلس للمجالات ذات الأولوية التي حددها المكتب في تقريره (A/56/381) وخاصة الحفاظ على السلم وإدارة الموارد البشرية، وكذلك المشتريات التي تنطوي على احتمالات حدوث اختلاسات واستغلال. والوفد الروسي يعتقد أنه لن يكفي أن يعمل المكتب على توسيع نطاق المجالات التي يمارس فيها رقابته، إذ أن التطبيق الدقيق لتوصياته وأخذ توصياته في الاعتبار هما اللذان سيؤديان إلى تحقيق نتائج طيبة.

٢٣ - وقال إن الوفد الروسي يقدر الرقابة المطلوبة على البعثات وعمليات السلام. وأعرب عن اغتباطه للتعاون

والتنسيق القائم بين المكتب وأجهزة الرقابة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وذكر أن الوفد الروسي يدرس بعناية التقرير السنوي للمكتب، ولكنه يراقب عن كثب أيضا التقارير التي يعدها عن موضوعات خاصة. وأعرب عن اعتقاده بأنه سيكون من المفيد أيضا أن يجتمع المجلس دوريا مع لجان التحقيق الخاصة بأنشطته.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.